«كشف النّقص المتعمّد في ترجمة الإمام أحمد»

وهو في إظهار الحذف الّذي قام به محمّد بن ناصر العجميّ
في تحقيقه لكتاب «عقد اللآلئ والزّبرجد»

بقلم

أحمد بن سهيل المشهور

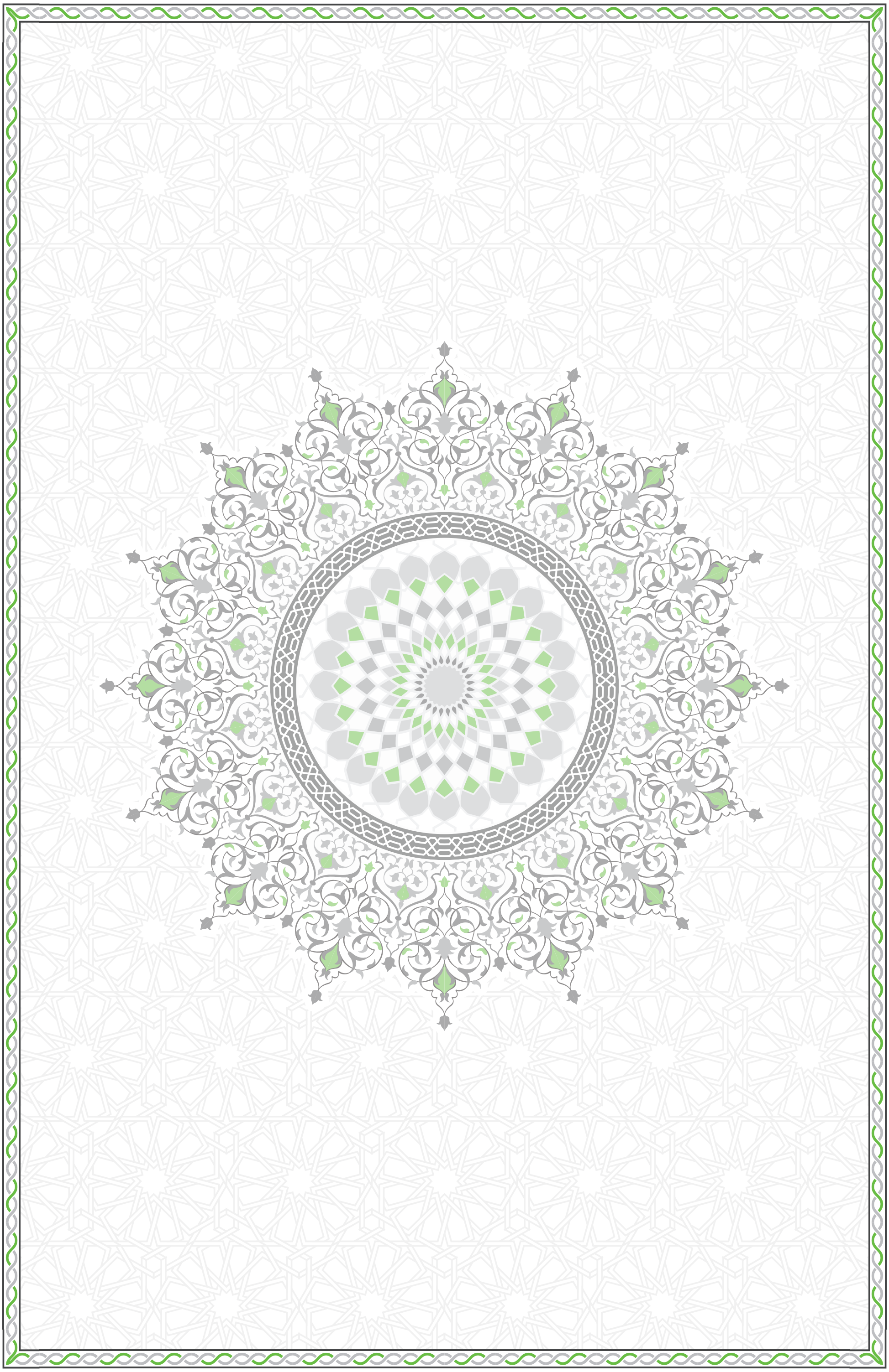

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أَنزَلَ الأمانةَ في جذرِ قلوبِ عبادِه المؤمنينَ مِنَ الرِّجال ، وفطرَهُم عليها وحمَّلَهُم إيَّاها بعد أن أبَتْ عن حملِها السماواتُ والأرضُ والجبال ، فمَنْ أدَّى الأمانةَ . . رُفِعَ إلىٰ منازلِ المتقين ، ومَنْ أضاعها . . أُنزِلَ إلىٰ دَرْكِ السافلين .

والصلاةُ والسلامُ في كلِّ وقتٍ وحين علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ الأمين ، الذي بَلَّغَ الرسالةَ ، وأدَّى الأمانةَ ، ونَصَحَ الأُمَّةَ حتىٰ أتاه اليقين ، وعلىٰ آله وصحبه الأوفياءِ الصادقين ، حملةِ الدِّين إلى الناس أجمعين .

أمَّا بعد :

فهٰذه مقدِّمةٌ بين يَدَي خدمتي وتحقيقي لكتاب « عقد اللآلئ والزبرجد في ترجمة الإمام الجليل أحمد » ؛ كشفتُ فيها عن العبَث الذي ارتكبَه محمد بن ناصر العجمي في تحقيقه للكتاب المذكور(١) ، وكيف أنَّه تعمَّدَ تمزيقَ ترتيبه المسطور ، فحذفَ منه ما يقرُبُ من نصفه أو يزيد ، دون أدنىٰ إشارةٍ منه إلى الاختصار أو التهذيب !

(١) وقد طبع تحقيق محمد بن ناصر العجمي سنة (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م) ، في دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، وانظر ما كتبتُه في مقدمة تحقيق كتابنا هٰذا « الكواكب المنيرة المجتمعة » (ص11 ـ 14) ؛ فقد بيَّنتُ قصَّة تحقيقي للكتاب ، وكيف أنَّني أردتُ في ابتداء الأمر أن أتخذ من تحقيق العجميِّ أصلًا قبل معرفتي بما قام به مِنَ العبث والتدليس ، وبيَّنتُ أنَّ النسخة التي اعتمد عليها في التحقيق تامَّة لا سقط فيها .

وسمَّيتها :

« كشف النقص المتعمد في ترجمة الإمام أحمد »

وقبل الكلام عن جريمة العجميِّ في تمزيقه لكتاب الإمام العجلوني بالحذف والتغيير . . أُمهِّدُ بمقدماتٍ عن الأمانةِ ورفيعِ مكانتِها ، والخيانةِ وعِظَمِ قباحتِها ، وما ورَدَ فيهما مِنَ النصوصِ والآثار ، وأذكُرُ كلامَ العلماءِ في حرمةِ تغييرِ الكُتُبِ عن الأوضاعِ التي وضَعَها عليها مصنِّفوها ، وأنَّ فعل ذلك من خيانةِ الأمانةِ وكتمِ العلمِ وعظيمِ الأوزار .

(*) **الكلام عن الأمانةِ ورفيعِ مكانتِها ، والخيانةِ وعِظَمِ قباحتِها ، وما ورَدَ فيهما مِنَ النصوصِ والآثار :**

لا يخفىٰ علىٰ مسلمٍ مكانة الأمانة مِنَ الدِّين ، وأنَّها أصلٌ عظيمٌ فيه وركنٌ ركينٌ ، لا يؤديها إلَّا كريمٌ ، ولا يخونها إلَّا لئيمٌ ذميمٌ .

وليستِ الأمانةُ حفظَ الوديعةِ حتىٰ تُرَدَّ إلىٰ أصحابها فقط ؛ بل هـٰذا معنى من مَعانيها ، وصورة من صورها ؛ إذِ الأمانةُ داخلةٌ في كلِّ تكليفٍ خوطِبَ به العبدُ مِنَ الربِّ ؛ ابتداءً بأمانة التوحيدِ ، والأمرِ ، والنهي ، والعقلِ ، والعِرْضِ ، والمالِ ، والروحِ ، والجسمِ بكلِّ جوارحه من سمعٍ وبصرٍ ولسانٍ ورجلٍ ويَدٍ التي هي الأبواب والمنافذ إلى البطن والفرج ، والمعارفِ ، والعلومِ ، والولايةِ ، والقضاءِ ، والشهادةِ ، والوصيَّةِ ، والكتابةِ ، ونقلِ العلم والسِّرِّ ، وغير ذلك ممَّا بين العبد والخَالق والخَلْق .

قال العلَّامةُ الكفويُّ : (الأمانة : كلُّ ما افترَضَ اللهُ على العبادِ فهو أمانةٌ ؛

كصلاةٍ ، وزكاةٍ ، وصيامٍ ، وأداءِ دَينٍ ، وأوكَدُها الودائعُ ، وأوكَدُ الودائعِ كتمُ الأسرارِ)[١] .

وقال في موضع آخر : (كلُّ ما يؤتمَنُ عليه كأموالٍ وحُرَمٍ وأسرارٍ فهو أمانةٌ)[٢] .

ولعظيم محلِّ الأمانة . . كان صلَّى الله عليه وسلَّم يوصي بها في كلِّ خُطبةٍ يخطُبُها ؛ فقد روى الإمام أحمد في « مسنده » من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ما خطَبنا نبيُّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلَّا قال : « **لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ** »[٣] .

والشهيدُ على علوِّ مكانتِه عند الله تعالىٰ . . لم تُكفِّرْ شهادتُه ذنبَ الخيانةِ ـ إن وقعت منه ـ في عدمِ أداءِ الأمانةِ ؛ عن عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « **الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ يُكَفِّرُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا ، أَوْ كُلَّ شَيْءٍ ، إِلَّا الأَمَانَةَ ، وَالأَمَانَةُ فِي الصَّوْمِ ، وَالأَمَانَةُ فِي الْحَدِيثِ ، وَأَشَدُّ ذَلِكَ الْوَدَائِعُ** »[٤] .

وقد أجمع العلماءُ على أنَّ الأمانةَ محفوظةٌ لأربابها ، مردودةٌ إليهم أبرارًا كانوا أو فجَّارًا[٥] ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء : ٥٨] ، وقال تعالىٰ : ﴿ فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٨٣] .

وعن ميمونِ بن مِهرانَ قال : (ثَلَاثٌ يُؤَدَّيْنَ إِلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ : الرَّحِمُ يُوصَلُ

---

(١) « الكليَّات » (ص ١٨٧) .
(٢) « الكليَّات » (ص ١٧٦) .
(٣) « مسند الإمام أحمد » (١٢٥٧٨ ط المكنز ، ١٢٣٨٣ ط الرسالة) .
(٤) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤/ ٢٠١) .
(٥) نقل الإجماع ابن المنذر في كتابه « الإقناع » (٢/ ٤٠٥) .

بَرَّةً كَانَتْ أَوْ فَاجِرَةً ، وَالأَمَانَةُ تُؤَدِّيهَا إِلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ، وَالْعَهْدُ يُوَفَّى بِهِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ)[1] .

ونصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ وآثارُ الصحابةِ والتابعينَ والعلماءِ في تعظيمِ الأمانةِ وذمِّ الخيانةِ . . لا تكادُ تُحصى ، ولا يمكنُ أن تُستقصَى .

فمِنَ الكتاب :

قولُ الله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۞ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ۞ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب : ٧٠ـ ٧٢] .

وقولُه تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء : ٥٨] .

وقولُه تعالى : ﴿فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة : ٢٨٣] .

وقولُه تعالى في وصف المؤمنين الكُمَّل : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون : ٨] .

وقولُه تعالى في ذمِّ الخيانةِ وإضاعةِ الأمانة : ﴿لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنفال : ٢٧] .

وقولُه تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمٗا﴾ [النساء : ١٠٧] ، وقولُه تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال : ٥٨] ، وقولُه تعالى : ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ [يوسف : ٥٢] ، وقولُه تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ﴾ [الحج : ٣٨] .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنَّف » (٣٣٥٢٦) .

وقولُه تعالىٰ في حقِّ فريقٍ مِنَ اليهود : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٧٥] .

قال مجاهدٌ والسُّدِّيُّ رحمهما الله تعالىٰ : هم علماء اليهود الذين يحرِّفون التوراة فيجعلونَ الحرامَ حلالًا والحلالَ حرامًا ؛ اتباعًا لأهوائهم[(١)] .

وقولُه تعالىٰ فيهم أيضًا : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة : ١٣] .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : يُغيِّرونَ كلامَ الله عن مواضعِه من صفةِ محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم وزمانه ونبوَّته في كتابهم[(٢)] .

وسيرى القارئُ أنَّ فعلَ العجميِّ في تحقيقه لهـٰذا الكتاب قد شابه أفعال علماء اليهود ؛ فإنَّهم حرَّفوا ما أنزلَ اللهُ تعالىٰ مِنَ الحلال والحرام ، وصِفَةِ سيِّد الأنام عليه الصلاة والسلام ؛ اتباعًا لأهوائهم وشهواتهم ، موهمين العوامَّ من الناس أنَّه من عند الله تعالىٰ بكمالِه .

والعجميُّ حذف جملة كبيرة ممَّا ذكره الإمام العجلوني في كتابه هـٰذا « عقد اللآلئ والزبرجد » من كلام العلماء في مناقب الإمام أحمد ؛ اتباعًا لهواه وبدعته ، موهمًا الناسَ أنَّ هـٰذا هو كتاب الإمام العجلوني بتمامه !

ومِنَ السُّنَّة :

ما رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : حدَّثنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حديثين ، رأيتُ أحدَهُما وأنا أنتظرُ الآخرَ : حدَّثنا : « **أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ** » ، وحدَّثنا عن

---

(١) « تفسير القرطبي » (٢/ ٢١٣) .

(٢) « التفسير البسيط » (٧/ ٣٠٣) ، « التفسير الوجيز » (ص ٢٦٧) للواحدي .

رفعها قال : « يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَىٰ أَثَرُهَا مِثْلَ المَجْلِ ، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَىٰ رِجْلِكَ فَنَفِطَ ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ ، فَيُقَالُ : إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ : مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ »(١) .

وقد تقدَّم حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ما خطبنا نبيُّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلَّا قال : « لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ »(٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « لَا يَجْتَمِعُ الإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ ، وَلَا يَجْتَمِعُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ جَمِيعًا ، وَلَا تَجْتَمِعُ الْخِيَانَةُ وَالأَمَانَةُ جَمِيعًا »(٣) .

وعن أبي أُمامةَ رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْخِلَالِ كُلِّهَا إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ »(٤) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ »(٥) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَدِّ

---

(١) رواه أحمد في « المسند » (٢٣٧٢٧ ط المكنز ، ٢٣٢٥٥ ط الرسالة) ، والبخاري (٦٤٩٧) ، ومسلم (١٤٣) ، والترمذي (٢١٧٩) .
(٢) رواه أحمد في « المسند » (١٢٥٧٨ ط المكنز ، ١٢٣٨٣ ط الرسالة) .
(٣) رواه أحمد في « المسند » (٨٧١٢ ط المكنز ، ٨٥٩٣ ط الرسالة) .
(٤) رواه أحمد في « المسند » (٢٢٦٠٠ ط المكنز ، ٢٢١٧٠ ط الرسالة) .
(٥) رواه أحمد في « المسند » (٨٨٠٦ ط المكنز ، ٨٦٨٥ ط الرسالة) ، والبخاري (٣٣) ، ومسلم (٥٩) ، والترمذي (٢٦٣١) .

الأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنِ ائْتَمَنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ »[١] .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ عَبْدًا ، نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ ، فَإِذَا نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ ، لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيتًا مُمَقَّتًا ، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيتًا مُمَقَّتًا ، نُزِعَتْ مِنْهُ الأَمَانَةُ ، فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الأَمَانَةُ ، لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا مُخَوَّنًا ، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا مُخَوَّنًا ، نُزِعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ ، فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ ، لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلَعَّنًا ، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلَعَّنًا ، نُزِعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ الإِسْلَامِ** »[٢] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « **إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ** » ، قال : كيف إضاعتُها يا رسولَ الله ؟ قال : « **إِذَا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ** »[٣] .

وعن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « **ثَلَاثٌ مُتَعَلِّقَاتٌ بِالْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الرَّحِمُ تَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي بِكَ فَلَا أُقْطَعُ . وَالأَمَانَةُ تَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي بِكَ فَلَا أُخَانُ . وَالنِّعْمَةُ تَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي بِكَ فَلَا أُكْفَرُ** »[٤] .

(*) **نصوصُ العلماءِ في حُرمةِ تغييرِ الكُتُبِ عنِ الأوضاعِ التي وضَعها عليها مصنِّفوها ، وأنَّ فِعْلَ ذلك مِنْ خيانةِ الأمانةِ وكتمِ العلمِ وعظيمِ الأوزار :**

استقصاءُ كلامِ الأئمَّة والعلماء في هـٰذا الباب . . يملأُ الطروسَ والدفاتر ،

---

(١) رواه الترمذي (١٢٦٤) ، وأبو داود (٣٥٣٥) .

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٥٤) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » (٨٨٥٠ ط المكنز ، ٨٧٢٩ ط الرسالة) ، والبخاري (٥٩ ، ٦٤٩٦) .

(٤) رواه البزار في « المسند » (٤١٨١) .

وتجِفُّ بنقلِه ألسنةُ الأقلامِ وأفواه المحابر ؛ لذلك سأقتصرُ من نصوصِهم علىٰ ما يحصُلُ منه المراد ، لمَنْ طلب الهدايةَ والاسترشاد .

فمنها : ما كتبَه الإمام المسعودي (ت : ٣٤٦هـ) في مقدِّمة كتابه « مروج الذهب » ، وأعاده أيضًا في آخِره ، في التحذير مِنَ العبَث بكتابه ؛ فقال :

(فمَنْ حرَّفَ شيئًا مِنْ معناه ، أو أزالَ ركنًا مِنْ مبناه ، أو طمسَ واضحةً مِنْ معالِمه ، أو لبَّسَ شاهدةً مِنْ تراجمه ، أو غيَّرَه ، أو بدَّلَه ، أو أشانَه ، أو اختصرَه ، أو نسبَه إلىٰ غيرِنا ، أو أضافَه إلىٰ سِوانا . . فوافاه مِنْ غضبِ الله وسُرعةِ نِقَمِه وفوادحِ بلاياه ما يَعجزُ عنه صبرُه ، ويحارُ له فِكرُه ، وجعلَه اللهُ مُثْلَةً للعالَمين ، وعبرةً للمعتبرين ، وآيةً للمُتَوسِّمين ، وسلبَه اللهُ ما أعطاه ، وحال بينه وبين ما أنعم به عليه ـ مِنْ قوَّةٍ ونعمةٍ ـ مُبدِعُ السماوات والأرض ، مِنْ أيِّ الملل كان والآراء ، إنَّه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير .

وقد جعلتُ هـٰذا التخويف في أوَّلِ كتابي هـٰذا وآخرِه ؛ ليكون رادعًا لمن ميَّله هوىً ، أو غلبَه شقاءٌ ، فليراقبِ اللهَ ربَّه ، وليحاذِرْ مُنقلبَه ، فالمُدَّةُ يسيرةٌ ، والمسافةُ قصيرةٌ ، والى الله المصير)[١] .

ومنها : ما رقمَه الإمام أبو محمد القزويني الشافعي ، المعروف بالنجَّار (ت : ٥٧٥هـ) في خاتمة كتابه « سراج العقول في منهاج الأصول » ، قال رحمه الله تعالىٰ :

(وحرامٌ علىٰ مَنْ يقعُ هـٰذا الكتابُ بيدِه . . أن يغيِّرَه ، أو يبدِّلَه ، أو ينسبَه إلىٰ غيري ، أو ينتحلَه ؛ فلقد عُرِضَ عليَّ عدَّةُ كتبٍ كنتُ تولَّيتُ جمعها في صِباي . .

---

(١) « مروج الذهب » (١/ ١٥) ، (٤/ ٣٢٥) .

فصادفتها منحولةً إلىٰ سواي ! فأنشدتُ في ذلك قول الفرزدق : [من الوافر]

إذا ما قُلتُ قافِيةً شَرُودًا تَنَحَّلها ابنُ حَمراءِ العِجانِ

ولعمري ؛ إنَّ تصانيفَ المرءِ بمنزلةِ أولادِه ، وعلىٰ إسنادهنَّ معوَّلُ استنادِه ؛ إذ كان يرجو بها التَّرحُّمَ ممَّن نظرَ بعدَه فيها أو استفادَ معنىً من معانيها ، فمَنْ نسبَها إلىٰ غير مصنِّفِها . . فقد أغلقَ بابَ رحمةِ الله عليه شرَّ إغلاق ؛ لقولِه تعالىٰ : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ ﴾ [الإسراء : ١٠٠] .

وأيضًا مَنْ نسب كلامًا إلىٰ غير مُنشِئِه . . كان كمَنْ نسَبَ ولدًا إلىٰ غير أبيه ، ومَنْ فعل ذلك . . كان في لعنة الله مغموسًا ، ويُحشَرُ يوم القيامة علىٰ عينيه مطموسًا ؛ اعتبارًا بحديث أبي هريرة : « **لَعَنَ اللهُ مَنِ انتَسَبَ إلىٰ غيرِ أَبيهِ** »[١] .

ومَنْ غيَّر كتابًا أو زاد ونقص منه أبوابًا . . كان كمَن قطَّعَ شخصًا آرابًا[٢] .

حُكيَ أنَّ الجاحظ صنَّف كتابًا وبوَّبه أبوابًا ، فحذف منه بعضُ أهلِ عصرِه أشياء واختصرَه ؛ فبعثَ إليه وأحضرَه ، وقال له : يا هـٰذا ؛ إنَّ المُصَنِّفَ كالمُصَوِّرِ ، وإنِّي قد صَوَّرتُ في تصنيفي صورةً ؛ كانت لها عينان فعورتَهما عورَ اللهُ عينيه ، وكانت لها أذنانِ فجدعتَهما جدعَ اللهُ أذنيه ، وكانت لها

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٦٠٩) بلفظٍ قريب منه : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « **مَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ . . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** » . والذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « **لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ . . فَهُوَ كُفْرٌ** » ، رواه البخاري (٦٧٦٨) ، ومسلم (٦٢) .

(٢) أي : أعضاء ، جمع إرب . انظر « تاج العروس » (أ ر ب) .

يدان فقطعتَهما قطعَ اللهُ يديه . حتَّىٰ عدَّ أعضاء الصُّورَةِ ، فخَجِل الرجلُ وتابَ علىٰ يديه[١])[٢] .

ومنها : ما ذَكَرَه العلَّامة القلقشندي في كتابه « صبح الأعشىٰ » في الكلام عن المكاتبات ولوازِمها ، وقد جعله علىٰ ستِّ جُملٍ ؛ فقال :

(الجملة الرابعة : في حمل الكتاب وتأديته . وهو من جملة الأمانات الداخلة في عمومِ قولِه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾[النساء : ٥٨] .

وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه قال : من أعظمِ الأمانةِ أداءُ الكتابِ إلىٰ أهلِه .

قال محمد بن عمر المدائني : حملُ الكتابِ أمانةٌ ، وتركُ إيصالِه خيانةٌ .

وقد روي أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « **مَنْ بَلَّغَ كِتَابَ غَازٍ فِي سَبِيْلِ اللهِ إِلىٰ أَهْلِهِ أَوْ كِتَابَ أَهْلِهِ إِلَيْهِ . . كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، وَأَعْطَاهُ اللهُ كِتَابَهُ بِيَمِيْنِهِ ، وَكَتَبَ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ** »[٣] .

وقد نطق القرآن الكريم بتأدية الهدهد كتاب سليمان عليه السَّلام إلىٰ بلقيس ؛ حيث قال حكاية عن سليمان : ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ إلىٰ أن قال :

---

(١) نَقَلَ هـٰذه الحكاية عن الجاحظ ؛ الإمامُ ياقوت الحمَوي (ت : ٦٢٦هـ) في مقدِّمة كتابه « معجم البلدان » (١/ ١٤) ، وفيه : (عينيك ، أذنيك ، يديك) بضمير الخطاب ، أمَّا في « سراج العقول » فقد جاءت هـٰذه الكلمات في جميع نسخه الخطيَّة بضمير الغائب (عينيه ، أذنيه ، يديه) ؛ فإن صحَّت الرواية كذلك . . فهو من أدب الجاحظ مع الرجل ؛ حتىٰ لا يدعو عليه في وجهه . هـٰذا ولم أجد هـٰذه الحكاية إلَّا عند الحمَوي ، فلعلَّه نقلها عن الإمام النجَّار من خاتمة كتابه المذكور .

(٢) « سراج العقول في منهاج الأصول » (ق ٢٩٧/ أ ـ ٢٩٨/ ب) .

(٣) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٩٧٤) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وقال : (متن الحديث منكرٌ) .

﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾ [النمل : ٢٨ ، ٢٩])[١] .

قلتُ : والمشتغلُ بصنعة التحقيق من جملة حمَلَة الكتب ؛ بل هو من أكبرهم مسؤوليَّة ؛ إذ الأصلُ فيه أنَّه تصدَّىٰ لإظهارها للناس على الصورة التي وضعها عليها مصنِّفوها .

ومنها : ما قاله العلَّامة أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي ، المعروف بابن النَّجَّار (ت : ٩٧٢هـ) : (لا يجوز تغيير الكتب المصنَّفة ؛ لِمَا فيه من تغيير تصنيفِ مصنِّفها .

قال ابن الصلاح : لا نرى الخلافَ جاريًا ، ولا أجراه الناسُ فيما نعلم فيما تضمَّنته بطونُ الكُتُبِ ، فليس لأَحَدٍ أن يغيِّرَ لفظَ شيءٍ من كتابٍ ويثبتَ فيه لفظًا آخر بمعناه ؛ فإنَّ الرواية بالمعنىٰ رَخَّصَ فيها مَنْ رَخَّصَ لِمَا كان عليهم في ضبطِ الألفاظِ والجمودِ عليها مِنَ الحرَجِ والنَّصَبِ ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملتْ عليه بطونُ الأوراقِ والكُتُبِ ، ولأنَّه إن ملَكَ تغييرَ اللفظِ . . فليس يملِكُ تغييرَ تصنيفِ غيرِه)[٢] .

ومنها : ما علَّق به شيخ الأزهر الإمام الباجوري الشافعي (ت : ١٢٧٦هـ) علىٰ قول الإمام ابن قاسم الغزي في شرحه علىٰ متن أبي شجاع « فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب » : (وقد ألَّفتُه عاجلًا في مُدَّةٍ يسيرةٍ ، والمرجوُّ ممَّن اطلعَ فيه علىٰ هفوةٍ صغيرةٍ أو كبيرةٍ . . أن يُصلِحَها إنْ لم يمكنِ الجوابُ عنها علىٰ وجهٍ حَسَنٍ ؛ ليكونَ ممَّن يدفعُ السيئةَ بالتي هي أحسَنُ ، وأنْ يقولَ مَنِ اطلعَ فيه على الفوائد : مَنْ جاء بالخيرات ؛ إنَّ الحسناتِ يُذهِبنَ السيئات) .

---

(١) « صبح الأعشى » (٦/٣٥٨) .
(٢) « شرح الكوكب المنير » (٢/٥٣٦ ، ٥٣٧) .

قال الإمام الباجوري : (وليس المرادُ بإصلاحها : تغييرها ؛ بأن يزيلها ويكتب بدلها ؛ لأنَّ ذلك لا يجوز ، فإنَّه لو فُتح باب ذلك . . لأدَّىٰ إلىٰ عدم الوثوق بشيءٍ مِنْ كتب المؤلِّفين ؛ لاحتمال أنَّه مِنْ إصلاح مَن اطَّلع علىٰ كتبهم ، ففاعلُ ذلك ضالٌّ مضلٌّ . والمرادُ به : أن يقول أو يكتب : هـٰذا سبق قلم أو سهو أو تحريف مِنَ النساخ ، ولعلَّه كذا ، مِنْ غير تشنيعٍ ولا تقريعٍ)[١] .

ومنها : ما قاله العلَّامة عبد الفتاح أبو غدَّة (ت: ١٤١٧هـ) في تعليقه علىٰ كتاب العلَّامة أحمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ) « تصحيح الكتب » عند نقل الشيخ شاكر لقول القاضي أبي محمد بن خلَّاد رحمهم الله تعالىٰ أجمعين : (قال أصحابنا : الحَكُّ تُهمةٌ) .

قال الشيخ أبو غدَّة : انظر كيف تجب المحافظة على الأمانة في الكلمة العلميَّة ، وكيف كانوا يحترسون مِنَ التهمة أن تتوجَّه إليهم ولو بحكِّ كلمةٍ دخيلةٍ على الكتاب ، ولقد وجدنا في زماننا هـٰذا طائفة مِنَ المُحكِّكِين (المحقِّقين) يتصرَّفون في بعض الكتب ، فمنهم مَنْ يحذف مِنَ الكتاب ، ومنهم مَنْ يزيد فيه ، ومنهم مَنْ يغيِّر فيه ويُبدِّل كلامًا بكلامٍ ، إذا لم يعجبه ، أو جاء علىٰ غير مشربه ، أو كان ذلك أنفعَ له تجارةً ومالًا ، كما وقع هـٰذا من بعض الناشرين الذين يُظَنُّ بهم الأمانةُ والدِّينُ ! فإنَّا لله من ضياع الأمانة في العلم[٢] .

---

(١) « حاشية الباجوري علىٰ شرح ابن قاسم الغزي علىٰ متن أبي شجاع » (٤/ ٦٨٩) .
(٢) « تصحيح الكتب » (ص ٣١) بتصرُّفٍ يسير .

(*) **بيانُ عبَثِ العجميِّ في تحقيقه لكتاب « عقد اللآلئ والزبرجد في ترجمة الإمام الجليل أحمد »** :

وبعد هـٰذه المقدِّمات المختصرة بين يدي المطلوب.. فقد آن بيان جناية محمد بن ناصر العجميِّ في تحقيقه لكتاب « عقد اللآلئ والزبرجد » ، وكيف أنَّه قام بالعبَث فيه بالحذف والتغيير :

بنى الإمام العجلونيُّ كتابه هـٰذا « عقد اللآلئ والزبرجد » علىٰ بابين :

الباب الأوَّل : في بيان اسم الإمام أحمد ونسبه وولادته ووفاته وما يتعلَّق بذلك .

والباب الثاني : في مناقبه وفضائله الجزيلة ، ومَنْ أثنىٰ عليه مِنَ الأئمَّة ، وغير ذلك ممَّا يناسب المقام .

وقد نقل الإمامُ العجلونيُّ في هـٰذين البابين الصفحات الطِّوال عن كُتُبِ مَنْ سبقَه مِنَ العلماء ، ولـٰكن مع التهذيب والاختصار كما صرَّح في غير ما موضعٍ مِنَ الكتاب ؛ فنقل عن « تهذيب الأسماء واللُّغات » للإمام النووي ، و« وفَيَات الأعيان » للمؤرِّخ ابن خَلِّكان ، و« الطبقات الوسطى » للإمام الشعراني ؛ المسمَّىٰ بـ « لواقح الأنوار القدسيَّة في مناقب العلماء والصوفيَّة » ، و« طبقات الأولياء » للإمام المُناوي ؛ المسمَّىٰ بـ « الكواكب الدريَّة في تراجم السادة الصوفيَّة » ، و« طبقات الشافعيَّة الكبرىٰ » للإمام تاج الدين السبكي ، و« تاريخ دمشق » للإمام ابن عساكر .

ثمَّ قام الإمام العجلوني بتلخيص كتاب « مناقب الإمام أحمد بن حنبل » للحافظ أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمـٰن ابن الجوزي ؛ فقال في بيان ذلك :

(ثمَّ رأيتُ الإمام الحافظ عبد الرحمـٰن الشهير بابن الجوزي ألَّف كتابًا يحتوي علىٰ مئة باب كما ذكر ذلك في خطبة كتابه المذكور ، وذكر فيها أنَّه ألَّف قبله في ترجمة الحسن البصري ، وكذلك جمع كتابًا في فضائل سفيان الثوري ، فجزاه الله خيرًا ، فأردتُ أن أذكر من كلِّ بابٍ من ترجمة الإمام أحمد جُمَلًا علىٰ سبيل الاختصار وإن تقدَّم شيءٌ منها ، فيكون ذكره مؤكِّدًا أو مؤيِّدًا له ، ولا سيِّما وهو من أصحاب مذهبه المعوَّل عليهم)[1] .

هـٰذا مجملُ ما ألَّفه الإمامُ العجلونيُّ من كلام العلماء في كتابه هـٰذا « عقد اللآلئ والزبرجد في ترجمة الإمام الجليل أحمد » .

وعندما تسلَّط العجميُّ علىٰ كتاب الإمام العجلونيِّ بالتحقيق . . قام بتمزيقه شرَّ تمزيق ، فحذف منه ما يقرب من نصفه أو يزيد :

فحذَفَ كثيرًا مِنَ النصوص التي نقلها المؤلِّفُ عن كتاب « طبقات الأولياء » للإمام المُناوي . انظر (ص ٤٢٨ ـ ٤٣٣) من كتابنا .

وحذَفَ كاملَ ما نقله المؤلِّفُ عن كتاب « الطبقات الوسطىٰ » للإمام الشعراني . انظر (ص ٤٣٩ـ ٤٤٥) من كتابنا .

وحذَفَ الكثيرَ مِنَ النصوصِ التي نقلها المؤلِّفُ عن كتاب « طبقات الشافعيَّة الكبرىٰ » للإمام السبكي . انظر (ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٧١ـ ٤٧٦) من كتابنا .

وحذَفَ بعضَ النصوصِ التي نقلها المؤلِّفُ عن كتاب « تاريخ دمشق » للإمام ابن عساكر . انظر (ص ٤٩١ ، ٤٩٢) من كتابنا .

هـٰذا ما فعلَه العجميُّ مِنَ الحذف بالنسبة للبابين اللَّذَين بنىٰ عليهما المؤلِّفُ الإمام العجلوني كتابه .

---

(١) انظر (ص ٤٩٤ ، ٤٩٥) .

أمَّا بالنسبة لاختصار المؤلِّف لكتاب الإمام ابن الجوزي « مناقب الإمام أحمد بن حنبل » : فقد قام العجميُّ بالعبَث بعبارة الإمام العجلونيِّ التي نقلتُها قبل قليل ، وهي قوله : (فأردتُ أن أذكرَ **من كلِّ بابٍ** من ترجمة الإمام أحمد جُمَلًا علىٰ سبيل الاختصار) ؛ فغيَّرها وأثبتَها هـكذا : (فأردتُ أن أذكرَ **بعض الأبواب** من ترجمة الإمام أحمد جملًا علىٰ سبيل الاختصار)[1] ؛ لتكون بابَه للعبَثِ في الكتابِ وتمزيقِه شرَّ تمزيقٍ كما سيرى القارئ !

وقد انقسم عبَثُ العجميِّ في اختصار المؤلِّف لكتاب الإمام ابن الجوزي إلىٰ قسمين :

القسم الأوَّل : حذفُه لأبوابٍ كاملةٍ منه .

والقسم الثاني : حذفُه لبعضِ الرِّواياتِ والأخبارِ والعباراتِ مِنْ بعض الأبواب التي أثبتها ، وهـٰذا بيانُ ذكرها مجمَلَةً :

(❊) **أمَّا الأبوابُ التي قام العجميُّ بحذفها كاملةً مِنَ الكتاب ؛ فقد بلغت (٤٦) بابًا ، وهي :**

الباب الخامس عشر : المعقود لإقراء السلام عليه من إلياس النبي ومن الملَك الموكَّل بجزائر البحر عليهما السلام . انظر (ص ٥٢٢) من كتابنا .

الباب السادس عشر : المعقود لثناءِ الخَضِر عليه السلام علىٰ أحمد . انظر (ص ٥٢٣) من كتابنا .

الباب السابع عشر : المعقود لثناءِ غرباء العباد والأولياء عليه . انظر (ص ٥٢٤) من كتابنا .

---

(١) انظر تحقيق العجمي لكتاب « عقد اللآلئ والزبرجد » (ص ٨٠) .

الباب الثامن عشر : المعقود لِذكرِ تبرُّك الأولياء وزيارتهم له . انظر (ص ٥٢٥) من كتابنا .

الباب الثالث والعشرون : المعقود لِذكرِ إعراضه عن أهل البدع ونهيه عن كلامهم وقدحه فيهم . انظر (ص ٥٥٠ـ ٥٥٢) من كتابنا .

الباب الرابع والعشرون : المعقود لِذكرِ تبرُّكه واستشفائه بالقرآن وزمزم وشَعر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وقصعته . انظر (ص ٥٥٣) من كتابنا .

الباب التاسع والعشرون : المعقود لِذكرِ نهيه أن يُكتب كلامه أو أن يُروىٰ وكراهته لذلك . انظر (ص ٥٦٠) من كتابنا .

الباب الثالث والأربعون : المعقود لِذكرِ قبوله الهدية ومكافأته عليها . انظر (ص ٥٨٢) من كتابنا .

الباب الخامس والأربعون : المعقود لِذكرِ صفة بيته وآلاته . انظر (ص ٥٨٤، ٥٨٥) من كتابنا .

الباب السادس والأربعون : المعقود لِذكرِ مطعمه . انظر (ص ٥٨٦، ٥٨٧) من كتابنا .

الباب السابع والأربعون : المعقود لِذكرِ رفقه بنفسه . انظر (ص ٥٨٨) من كتابنا .

الباب الثامن والأربعون : المعقود لِذكرِ لباسه . انظر (ص ٥٨٩، ٥٩٠) من كتابنا .

الباب التاسع والأربعون : المعقود لِذكرِ ورعه . انظر (ص ٥٩١ـ ٥٩٣) من كتابنا .

الباب الثالث والخمسون : المعقود لإجابته الدعوة وإن شق عليه . انظر (ص ٥٩٩) من كتابنا .

الباب السابع والخمسون : المعقود لِذِكرِ غلبة الهم والفكر على قلبه . انظر (ص ٦٠٣) من كتابنا .

الباب الحادي والستون : الموضوع لِذِكرِ كرامته وإجابة سؤاله . انظر (ص ٦١١ـ٦١٣) من كتابنا .

الباب الرابع والستون : المعقود لذِكرِ أولاده . انظر (ص ٦١٩) من كتابنا .

الباب الخامس والستون : المعقود لِذِكرِ أولاده وعقبه . انظر (ص ٦٢٠ـ٦٢٢) من كتابنا .

الباب السادس والستون : في ذِكرِ ابتداء المحنة وسببها . انظر (ص ٦٢٣) من كتابنا .

الباب السابع والستون : في قِصَّته مع المأمون . انظر (ص ٦٢٤، ٦٢٥) من كتابنا .

الباب الثامن والستون : في ذِكرِ ما جرىٰ له بعد موت المأمون. انظر (ص ٦٢٦) من كتابنا .

الباب التاسع والستون : المعقود لذِكرِ قصته مع المعتصم . انظر (ص ٦٢٧ـ٦٣٩) من كتابنا .

الباب السبعون : المعقود لذِكرِ تلقي المشايخ إيَّاه بعد انقضاء المحنة ودعائهم له . انظر (ص ٦٤٠ـ٦٤٥) من كتابنا .

الباب الحادي والسبعون : المعقود لتحديثه بعد موت المعتصم . انظر (ص ٦٤٦) من كتابنا .

الباب الثاني والسبعون : المعقود لِذكرِ قصة أحمد مع الواثق . انظر (ص ٦٤٧ـ٦٤٩) من كتابنا .

الباب الثالث والسبعون : المعقود لِذكرِ قصة أحمد مع المتوكل . انظر (ص ٦٥٠، ٦٥١) من كتابنا .

الباب الرابع والسبعون : المعقود لِذكرِ ما جرىٰ له مع ابن طاهر من طلب زيارته وامتناعه عليه . انظر (ص ٦٥٢) من كتابنا .

الباب الخامس والسبعون : المعقود لِذكرِ ما جرىٰ لأحمد مع ولديه وعمِّه حين قبلوا صلة السلطان . انظر (ص ٦٥٣ـ٦٥٦) من كتابنا .

الباب السادس والسبعون : المعقود لِذكرِ جماعة من كبار العلماء الذين أجابوا في المحنة . انظر (ص٦٥٧) من كتابنا .

الباب السابع والسبعون : المعقود لِذكرِ كلامه فيمن أجاب في المحنة . انظر (ص ٦٥٨، ٦٥٩) من كتابنا .

الباب الثامن والسبعون : المعقود لِذكرِ جماعة ممَّن لم يجب في المحنة . انظر (ص ٦٦٠، ٦٦١) من كتابنا .

الباب الثمانون : المعقود لِذكرِ تاريخ موته ومبلغ سنه . انظر (ص ٦٦٥) من كتابنا .

الباب الرابع والثمانون : المعقود لِذكرِ ما وقع عند حمل جنازته من مدح السنة وذم البدعة . انظر (ص ٦٦٩) من كتابنا .

الباب الخامس والثمانون : المعقود لبيانِ ازدحام الناس علىٰ قبره . انظر (ص ٦٧٠) من كتابنا .

الباب السادس والثمانون : المعقود لذِكرِ ما خلَّف مِنَ التَّرِكة . انظر (ص ٦٧١) من كتابنا .

الباب السابع والثمانون : المعقود لذِكرِ تأثير موته عند جميع الناس . انظر (ص ٦٧٢) من كتابنا .

الباب الثامن والثمانون : المعقـود لذِكرِ تأثيـر موت أحمد عند الجـن . انظر (ص ٦٧٣) من كتابنا .

الباب التاسع والثمانون : المعقود لذِكرِ التعزية به . انظر (ص ٦٧٤، ٦٧٥) من كتابنا .

الباب التسعون : المعقود لذِكرِ المنتخب من الأشعار التي مدح بها في حياته والتي رُثِيَ بها بعد وفاته . انظر (ص ٦٧٦ ، ٦٧٧) من كتابنا .

الباب الحادي والتسعون : المعقود لذِكرِ المنامات التي رآها أحمد بن حنبل . انظر (ص٦٧٨) من كتابنا .

الباب الثاني والتسعون : المعقود لذِكرِ المنامات التي رُئي فيها أحمد بن حنبل. انظر (ص ٦٧٩ـ ٦٨١) من كتابنا .

الباب الثالث والتسعون : المعقود لذِكرِ المنامات التي رؤيت له . انظر (ص ٦٨٢ ، ٦٨٣) من كتابنا .

الباب الرابع والتسعون : المعقود لبيانِ فضل زيارة قبره . انظر (ص ٦٨٤) من كتابنا .

الباب الخامس والتسعون: المعقود لبيان فضيلة مجاورته . انظر (ص ٦٨٥) من كتابنا .

الباب السادس والتسعون : المعقود لِذكرِ عقوبة من آذاه . انظر (ص ٦٨٦) من كتابنا .

الباب الثامن والتسعون : المعقود لسبب اختيارنا مذهبه على مذهب غيره . انظر (ص ٦٨٨) من كتابنا .

(*) وأمَّا الأبوابُ التي قام العجميُّ بحذفِ بعضِ الرِّواياتِ والأخبارِ والعباراتِ منها ؛ فهي :

الباب العشرون : المعقود لِذكرِ اعتقاده في أصول الكلام . انظر (ص ٥٣٦ـ ٥٤٦) من كتابنا .

الباب الحادي والعشرون : المعقـود لِذكـرِ تمسُّكـه بالسُّنَّةِ والأثـرِ. انظـر (ص ٥٤٨) من كتابنا .

الباب السابع والثلاثون : المعقود لِذكرِ نظافتِه وطهارتِه . انظر (ص ٥٧١) من كتابنا .

الباب الأربعون : المعقود في ذِكرِ مالِه ومعاشِه . انظر (ص ٥٧٦) من كتابنا .

الباب الثاني والأربعون : المعقود لِذكرِ كرمِه وجودِه . انظر (ص ٥٨١) من كتابنا .

الباب الثاني والخمسون : المعقود لِذكرِ تواضعه . انظر (ص ٥٩٧) من كتابنا .

الباب التاسع والخمسون : المعقود لبيانِ عددِ حجَّاتِه . انظر (ص ٦٠٦، ٦٠٧) من كتابنا .

الباب الستون : المعقود لِذكرِ دعائه ومُناجاتِه رحمه الله . انظر (ص٦٠٨ـ٦١٠) من كتابنا .

الباب الثاني والستون : المعقود لِمَا ذُكِر مِنْ عددِ زوجاتِه رضيَ اللهُ عنه . انظر (ص ٦١٥) من كتابنا .

الباب الثالث والستون : في ذِكرِ سَرارِيه . انظر (ص ٦١٧، ٦١٨) من كتابنا .

الباب التاسع والسبعون : المعقود لِذكرِ مرضِه . انظر (ص ٦٦٢) من كتابنا .

الباب الثاني والثمانون : المعقود لِذكرِ المتقدِّم في الصلاةِ عليه . انظر (ص ٦٦٧) من كتابنا .

الباب الثالث والثمانون : المعقود لِذكر الجمعِ الذين صلَّوا عليه . انظر (ص ٦٦٨) من كتابنا .

الباب التاسع والتسعون : المعقود لفضلِ أصحابِه وأتباعِه . انظر (ص ٦٩٠) من كتابنا .

هـٰذا مجملُ ما قام العجميُّ بحذْفِه مِنَ الكتاب ؛ وسَأُميِّزُ النصوصَ المحذوفةَ بالإشارة ؛ وذلك بإثباتها بالخطِّ العريض (Bold) ، وأُؤكِّدُ ذلك في الهامش بصريح العبارة[١] .

وقد تفكَّرتُ في الأسبابِ الحامِلة للعجميِّ علىٰ هـٰذا العبَث والتزوير ؛

---

(١) ومن عبَث العجميِّ أيضًا : أنَّه غير بعض الكلمات والعبارات التي ثَبَتَتْ في النسخة الخطيَّة ، وأثبَتَها كما جاءت في المصادر المطبوعة ، وفي بعض الأحيان قام بتصحيح النصِّ ؛ كلُّ ذلك دون أدنىٰ إشارةٍ منه لِمَا ورَدَ في المخطوط الذي هو بخطِّ مؤلِّفه الإمام العجلوني ، وقد أشرتُ إلىٰ جميع ذلك في محلِّه .

فوجدتُ أنَّ العلَّةَ ـ التي حملتْهُ علىٰ حذف النصوص ـ ظاهرةٌ في بعضها ؛ وهي مخالفتُها لهواه وبدعته ، معدومةٌ في بعضها الآخر ، لا تجدُ لها أدنىٰ تفسيرٍ ، حالُه كحالِ الذي يتخبَّطُه الشيطانُ مِنَ المَسِّ ؛ أمسَكَ مِقَصَّ الخيانةِ والتمويه العاطل ، وأعمَلَ يدَه في تمزيقِ الكتابِ من غيرِ دِينٍ يحجُزُه عن ارتكابِ الباطل !

وإلىٰ هـٰذا أشار الشيخ ابن قيِّم الجوزيَّة رحمه الله تعالىٰ ؛ فقال : (مَنْ نَصَرَ هواه . . فَسَدَ عليه رأيُه وعقلُه ؛ لأنَّه قد خانَ اللهَ في عقلِه ، فأفسدَه عليه ، وهـٰذا شأنُه سبحانَه وتعالىٰ في كلِّ مَنْ خانَه في أمرٍ مِنَ الأُمورِ ؛ فإنَّه يفسِدُه عليه .

سمعتُ رجُلًا يقول لشيخنا(١) : إذا خان الرجُلُ في النَّقدِ . . سَلبَه اللهُ معرفةَ النَّقدِ . فقال الشيخ : هكذا مَنْ خانَ اللهَ تعالىٰ ورسولَه في مسائلِ العلمِ)(٢) .

ولن أشغل نفسي في بيان العلَّة التي دفعته علىٰ حذف كلِّ نصٍّ مِنَ الكتاب علىٰ حِدَة ؛ إذ لا جدوىٰ من ذلك تُرتجىٰ ، فالخيانةُ التي ارتكبها ؛ كافيةٌ في أنَّه عديمُ المروءةِ والحِجا .

وليس العجميُّ بأوَّلِ المعتَدِين علىٰ كُتُب العلماء بالحذف والتزوير والتدليس ؛ بل له سلَفٌ من أهل الأهواءِ والبِدَعِ والتلبيس ؛ قال الإمام تاج الدين السُّبكي في « طبقات الشافعيَّة الكبرىٰ » :

(وقد وصلَ حالُ بعض المجسِّمَةِ في زمانِنا إلىٰ أن كَتَبَ « شرح صحيح مسلم » للشيخ محيي الدين النووي ، وحذف من كلامِ النوويِّ ما تكلَّم به علىٰ أحاديث الصفات ؛ فإنَّ النوويَّ أشعريُّ العقيدةِ ، فلم تحمِل قُوىٰ هـٰذا الكاتب أن

---

(١) يعني الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ .
(٢) نقله تلميذه الشيخ ابن قيم الجوزيَّة في كتابه « روضة المحبين ونزهة المشتاقين » (ص ٦٤١) .

يكتُبَ الكتابَ على الوضع الذي صنَّفه مصنِّفُه .

وهـٰذا عندي من كبائر الذنوب ؛ فإنَّه تحريفٌ للشريعةِ ، وفتحُ بابٍ لا يُؤمَنُ معه بكُتُبِ الناس وما في أيديهم مِنَ المصنَّفات ، فقبَّحَ اللهُ فاعلَه وأخزاه ، وقد كان في غُنيةٍ عن كتابة هـٰذا الشرح ، وكان الشرحُ في غُنيةٍ عنه)[١] .

ولمعرفتِه رضي الله عنه بقبائح أفعال أهل البدع والأهواء مع ما يَغيظُهم من كلام العلماء . . نقل في كتابه « طبقات الشافعية الكبرىٰ » كامل رسالة الإمام أبي القاسم القُشيري ، المسمَّاة بـ « شكاية أهل السُّنَّة بحكاية ما نالهم مِنَ المحنة » ، وعلَّل نقلَهُ لها كاملةً في كتابه بقوله : (ونحن نرىٰ أن نوردِها كلَّها ؛ فإنَّه يُخشىٰ علىٰ مثلها الضَّياعُ إذا تمادى الزمان ؛ فإنَّ هـٰذا شأنُ المصنَّفات اللِّطاف ، لا سيَّما ما يَغيظُ أهلَ الباطل ؛ فإنَّهم يبادرونَ إلىٰ إعمالِ الحِيلةِ في إعدامِه)[٢] .

ولو جُمِعَتْ خزايا أهل البدع مِنَ المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ والمعاصرينَ في هـٰذا الباب . . لخرجَتْ في كتابٍ كبيرٍ يُقضىٰ منه بالعجب العجاب .

ولا يظنَّنَّ ظانٌّ أنَّ فَضْحَ أهل البدعة سيقطعهم عن طمس معالم أهل السُّنَّة ، هـٰذا لا يكون ، وإنَّما تتبدَّل حيلتهم بمقتضيات الزمان والمكان بما تُمليه عليه نفوسُهمُ الخبيثةُ والشيطان ، ومن أجل ذلك أمرنا سيِّدُنا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بإظهارِ العلم ونشرِه بين الأنام ؛ فقال عليه الصلاة والسلام : « **إِذَا ظَهَرَتِ البِدَعُ ، وَلَعَنَ آخِرُ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَها ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ . فَلْيَنْشُرْهُ ؛ فَإِنَّ كَاتِمَ العِلْمِ يَوْمَئِذٍ ؛ كَكَاتِمِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** »[٣] .

---

(١) « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٢/ ١٩) .

(٢) « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٣/ ٣٩٩) .

(٣) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٤/ ٨٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، =

قال الإمام المُناوي في « فيض القدير » : (« **إِذَا ظَهَرت البِدَعُ** » المذمومةُ ؛ كالوقيعةِ في الصحابة والطعنِ في السَّلفِ الصالحِ « **وَلَعَنَ آخِرُ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلها** ، **فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ** » بفضلِ الصدرِ الأوَّلِ وما للسَّلفِ مِنَ المناقبِ الحميدةِ والمآثرِ الجميلةِ . . « **فَلْيَنْشُرْهُ** » أي : يُظهِرْه بين الخاصَّةِ والعامَّةِ ؛ ليعلمَ الجاهلُ فضلَ المتقدِّمِ ، وينزجرَ عن قبيحِ قولِه ، ويبيِّنَ للناسِ ما أظهروه مِنَ الدِّينِ وأصَّلوه مِنَ الأحكامِ الذي استوجبوا به الإعظامَ ونهايةَ الإكرام ؛ « **فَإِنَّ كَاتِمَ الْعِلْمِ يَوْمَئِذٍ** » أي : يومَ ظهورِ البِدَعِ ولَعْنِ الآخِرِ الأوَّلَ « **كَكَاتِمِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** » فيلجَمُ يومَ القيامةِ بلجَامٍ من نارٍ كما جاء في عدَّةِ أخبارٍ)[١] .

وتأمَّلْ قولَ الإمامِ المُناوي : (فمَنْ كان عندَهُ عِلمٌ بفضلِ الصدرِ الأوَّلِ وما للسَّلفِ مِنَ المناقبِ الحميدةِ والمآثرِ الجميلةِ . . فَلْيَنشُرْهُ) ؛ يظهرُ لك قُبْحُ فِعلةِ العجميِّ وعِظَمُ جنايتِه .

وقد روى الإمام ابن الجوزيِّ بسنده إلىٰ محمد بن هارون المخرِّمي قال : (إذا رأيتَ الرَّجُلَ يقعُ في أحمد بن حنبل . . فاعلم أنَّه مبتدعٌ)[٢] .

وروىٰ أيضًا بسنده إلىٰ عبد الوهاب الورَّاق قال : (إذا تكلَّم الرجلُ في أصحاب أحمد . . فاتَّهمه ؛ فإنَّ له خبيئةً ، ليس هو بصاحب سُنَّةٍ)[٣] .

= وفي روايةٍ عند ابن ماجه (٢٦٣) من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا : « **إِذَا لَعَنَ آخِرُ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَهَا ، فَمَنْ كَتَمَ حَدِيثًا . . فَقَدْ كَتَمَ مَا أَنْزَلَ اللهُ** » ، وفي روايةٍ أخرىٰ عند ابن أبي عاصم في « السنة » (٩٩٤) ، والآجُرِّي في « الشريعة » (١٩٨٦) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٤٣٠) أيضًا من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا : « **إِذَا لَعَنَتْ آخِرُ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَهَا ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ . . فَلْيُظْهِرْهُ ؛ فَإِنَّ كَاتِمَ الْعِلْمِ ؛ كَكَاتِمِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** » .

(١) « فيض القدير » (١/٤٠١) .

(٢) « مناقب الإمام أحمد بن حنبل » (ص ٦٥٦) .

(٣) « مناقب الإمام أحمد بن حنبل » (ص ٦٧٠) .

وأنا أقول : إذا رأيتَ الرَّجُلَ يكتمُ مناقب أحمد بن حنبل ، ويعبَثُ في كتب العلماء بالحذف والتغيير . . فاعلم أنَّ له خبيئةً ، مبتدعٌ ليس بصاحب سُنَّةٍ .

وكما قال ابنُ أَعْيَن : [من الكامل]

وإذا رَأيــتَ لأحمــدٍ مُتَنَقِّصًــا فَـاعلـمْ بـأنَّ سُتُـورَهُ سَتُهتَّـكُ[١]

هـٰذا ومن مضحكات الدَّهر ؛ ذِكرُ العجميِّ في مقدِّمة تحقيقه إسنادَه إلى الإمام العجلوني برواية كتابه هـٰذا « عقد اللآلئ والزبرجد في ترجمة الإمام الجليل أحمد »[٢] !

وليت شعري ؛ كيف ساغَ للعجميِّ ذلك ، وهو مستشنِعٌ مستقبِحٌ لِمَا ذكره الإمام العجلوني ؟! إذ لو لم يكن كذلك . . لَمَا حذف نصف الكتاب ممَّا يخالف هواه وبدعتَه ، ولـٰكن كما قال سيدنا الصادق المصدوق صلَّى الله عليه وسلَّم : « **إِذَا لَمْ تَسْتَحِ . . فَافْعَلْ مَا شِئْتَ** »[٣] .

وإنَّني لأعجبُ مِنَ العجميِّ وأمثالِه ممَّن يُسمُّون أنفسهم أهل الحديث والأثر ؛ كيف يفتخرون بانتسابهم لأئمَّةِ أهلِ السُّنَّة والجماعة (المتمذهبين بمذاهب الأئمَّة الأربعة المجتهدين ، المعتقدين اعتقاد الأشاعرة والماتريديَّة في أصول الدِّين ، السالكين طريق أهل التصوف المتَّقين) ، ويحرصون على الاتصال بأسانيدهم ، ورواية كتبهم ، وأخذ الإجازات عنهم ، ثم يقومون بلعنِهم بمخالفتهم لمنهجهم فقهًا وعقيدةً وخُلُقًا !

ولعلَّنا بمشاهدتنا لقبيح طريقتهم هـٰذه . . نُدرِكُ طرَفًا من أسرارِ وحِكَمِ حديث

---

(١) انظر (ص ٤٤٨) .

(٢) انظر مقدِّمة تحقيق العجمي لكتاب « عقد اللآلئ والزبرجد » (ص ٥) .

(٣) رواه البخاري (٣٤٨٣) من حديث عقبة بن عمرو البدري رضي الله عنه .

مَنْ أُوتيَ جوامعَ الكَلِمِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « **لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَلْعَنَ آخِرُ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَهَا ، أَلَا عَلَيْهِمْ حَلَّتِ اللَّعْنَةُ** »[١] .

فاللهَ نسألُ أن يثبِّتنا علىٰ نهج أهل السُّنَّة والجماعة ، ظاهرًا وباطنًا ، حسًّا ومعنىٰ ، في جميع حركاتنا وسكناتنا ، وأن ينصرَ كلمتهم إلىٰ قيام الساعة .

وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

حرِّر في دمشق الشام

صباح يوم الثلاثاء (٧) ربيع الآخر (١٤٤٤هـ)

الموافق (١) تشرين الثاني / نوفمبر (٢٠٢٢م)

وكتب

راجي عفو ربِّه الغفور

أحمد بن سهيل المشهور

---

(١) رواه بهـٰذا اللفظ ابن بشران في « أماليه » (٢١٦) من حديث أبي أُمامة رضي الله عنه ، وانظر « جامع الترمذي » (٢٢١٠) ، و« المعجم الكبير » (١٨/ ٥١) للطبراني .